أوضاع الجزائر قبيل الغزو الفرنسي لها 1830

مقدمة:

ألحقت الجزائر بدولة الخلافة العثمانية ابتداء من سنة 1519م ،و كان ذلك نتيجة لدور هذه الأخيرة في صد الهجمات الصليبية الاسبانية المستهدفة للجزائر في بداية القرن 16م.و بعدما تشكلت معالم الدولة الجزائرية الحديثة، أخذت بمرور الوقت تتنامى قوتها البحرية و تستقل سياسيا و دبلوماسيا عن الدولة العثمانية، و أصبحت تشكل بذلك قوة مهابة في البحر المتوسط ،بحيث كانت سفن الدول المارة بهذا البحر تدفع إتاوات للجزائر مقابل حماية سفنها في المتوسط من الاعتداء، إلا أن هذه القوة لم تكن مقبولة من طرف الدول الأوروبية المدفوعة بالحقد الصليبي ضد المسلمين ،التي رأت من الضرورة بمكان تشكيل تكتل أوروبي للقضاء على القوة الجزائرية المتنامية.

و قد عرضت هذه القضية في مؤتمري فيينا 1815 م وإكس لاشابل1818م، ومما زاد في تشجيع هذه الدول على احتلال الجزائر ،هو الضعف الكبير الذي أصبحت تعاني منه هذه الأخيرة ،بعد تراجع قوتها البحرية، و بشكل مخيف خلال العقد الثالث من القرن 19م، وكانت فرنسا من أشد القوى الأوروبية المتطلعة لإحتلال الجزائر ،وقد شجعها على ذلك الظروف الدولية الملائمة،والتناقضات الداخلية للجزائر في ظل حكم الداي حسين (1818-1830). فما مظاهر ذلك ؟

1-التنظيم الإداري و السياسي لإيالة الجزائر العثمانية:

كانت إيالة الجزائر خلال هذه الفترة مهيكلة إداريا على النحو الأتي:

1-دار السلطان:

يمتد هذا الإقليم بين البحر المتوسط شمالا و بايليك التيطري جنوبا،و يتسع إلى دلس شرقا و شرشال غربا،ويضم مدينة الجزائر و نواحيها ،وتعد هذه الأخيرة أهم مدنه ،حيث تعتبر مقر السلطة التركية،و أكثر المدن الجزائرية نشاطا اقتصاديا و اجتماعيا.

2-بايليك الشرق:

عاصمته قسنطينة،يتربع على مجال جغرافي واسع،ممتد بين البحر المتوسط شمالا و الصحراء جنوبا،و يحده شرقا الحدود التونسية،و غربا بلاد القبائل الكبرى،توفر هذا الإقليم على ثروات اقتصادية متنوعة.

3-بايليك الغرب:

أصبحت وهران عاصمة له ،بعدما حررت من السيطرة الاسبانية سنة 1792،يمتد هذا الإقليم من الحدود المغربية غربا إلى بايليك التيطري و دار السلطان شرقا،و من البحر شمالا و إلى الصحراء الجنوبية الغربية.كان عرضت للتهديدات الاسبانية، و الحملات المغربية التوسعية، و تمردات الطرق الصوفية(الدرقاوية و التيجانية) ضد السلطة التركية.

4-بايليك التيطري:

أضعف البياليك من كل الجوانب،فمجاله الجغرافي ضيق،و فقير من حيث المساحات الصالحة للزراعة،ينحصر بين الأطلس البليدي شمالا والأطلس الصحراوي جنوبا ويحده غربا بايليك الغرب و من الشرق بايليك الشرق،و كانت المدية -عاصمة الاقليم- الأكثر ارتباطا بالسلطة المركزية لدواع سياسية و أمنية

-أما من حيث التنظيم السياسي للإيالة، فقد ارتكز على ما يلي:

1-الداي:

يعتبر الحاكم الفعلي للبلاد، يختار من بين الموظفين البارزين في الدولة(الخزناجي،آغا العرب،و خوجة الخيل) على يد الأوجاق، و ينتخب لمدى الحياة-إلا في حالة تعرضه لاغتيال،أو انقلاب، أو وفاة-،له

صلاحيات سياسية مطلقة،من حيث توقيع المعاهدات،استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر،اختيار وزراءه و حكام المقاطعات أو الولايات و الإشراف بنفسه على مراقبة إيرادات الدولة و خزينتها.

2-مجلس الوزراء(الحكومة):

اعتمد الحكام في أواخر العهد العثماني أساسا على مجلس الوزراء في تسيير شؤون البلاد، و هذا بعدما فقد كل من الديوان الصغير و الديوان الكبير صلاحياتهما، تكون هذا المجلس من خمسة وزراء (الموظفون الساميون)،و هم كالأتي:

أ-الخزناجي:المشرف على الشؤون المالية

ب-آغا العرب :القائد العام للقوات العسكرية البرية و المسؤول كذلك على شؤون الأهالي المقيمين في المناطق التابعة لمدينة الجزائر

ج-خوجة الخيل:تمثلت مهامه الأساسية في جمع الضرائب و الإشراف على المواشي و أملاك الدولة كالأراضي الزراعية

د-وكيل الحرج: المشرف على الشؤون البحرية

هـ-بيت المالجي:تحددت مهامه في مصادرة أملاك الموظفين المعزولين،أو وفاة أصحابها،أو غيابهم عن الجزائر،و يقوم أيضا بإدارة تركة(الميراث) الأموات الذين ليس لهم ورثة

و هناك مجموعة أخرى من الموظفين الثانويين يساعدون الوزراء في أداء مهامهم، على رأسهم الكتاب(الخوجات)،و"موظفي الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية و رجال الأمن الذين يشرفون على تطبيق القوانين المعمول بها"

2-الوضع السياسي و الأمني الداخلي:

لم تكن الجزائر خلال العقدين الأوليين من القرن 19م من القرن 19م مستقرة سياسيا و أمنيا،من خلال انتشار الثورات المحلية المستهدفة للسلطة التركية بسبب إثقال الأهالي بالضرائب،و حرمانهم من الوظائف و إدارة شؤون بلادهم والاستفادة من ثرواتها ،التي ظلت محتكرة من طرف الأقلية التركية و حاشيتها،و ما كان يتمتع به أيضا الأجانب الفرنسيين و الأوروبيين من امتيازات اقتصادية،وتزايد النفوذ التجاري لليهود بالإيالة الجزائرية،إضافة إلى مضايقتها-السلطة التركية- لزعماء بعض الطرق الصوفية خشية من امتداد نفوذها في أرجاء البلاد و من ثمة تهديد وجودها.

كان في مقدمة هذه الثورات التي هددت السلطة الحاكمة في الجزائر،ثورة النمامشة و الأوراس وواد سوف خلال فترة(1823-1818) ،و ثورة جبال جرجرة1823،و الثورة التيجانية خلال سنتي 1826 و1827، بقيادة محمد الكبير التيجاني ،الذي لم يتوان في تشجيع قبائل الجنوب الوهراني على الثورة ضد السلطة التركية ببايليك الغرب،بسب تشديدها الخناق على الطريقة التيجانية و أتباعها.

و إذا كانت السلطة التركية قد وفقت في إخماد هذه الثورات بكل قوة،إلا أن تداعياتها كانت خطيرة على البلاد و العباد اقتصاديا و بشريا و نفسيا،بحيث استنزفت جزءا كبيرا من إمكانيات الإيالةالمادية و البشرية لاخمادها،و ساهمت أبضا في تخريب الأراضي الزراعية، و توقيف نشاط الفلاحين في الأرياف بسبب غياب الأمن ،مما أدى إلى تدهور إنتاج الحبوب،و تعميق الهوة بين الرعية و السلطة التركية ،فأدى ذلك إلى تفكك الجبهة الداخلية.

كما واجه الداي حسين خلال هذه الفترة مؤمرات اغتياله و محاولات انقلابية استهدفت إزاحته من الحكم،لاسيماأثناء التحضير لمواجهة الحملة العسكرية الفرنسية،حيث قام بعض جنود الانكشارية و على رأسهم (مصطفى خوجة)بمحاولة انقلاب ضده لكنه مني بالفشل .وواجه الداي أيضا ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية للجيش الانكشاري، حيث كان الكثير من الجنود لا يلتحقون بوحداتهم مفضلين البقاء في

مدينة الجزائر لرعاية مصالحهم و تجارتهم أو الرجوع الى بلدانهم ،فكان ذلك من بين العوامل الرئيسية المساهمة في تناقص أعداد الجيش الانكشاري، إضافة إلى عوامل أخرى منها: الأوبئة و الأمراض التي كانت تفتك بالجنود،و اضطراب منطقة البحر المتوسط من جراء الحروب العثمانية اليونانية ، و الحصار البحري الفرنسي المضروب على الجزائر خلال فترة(1830-1827) ، مما حال دون قدوم السفن المحملة بالمجندين الذين كانت تستقطبهم الجزائر من مختلف جهات الإمبراطورية العثمانية ،فساهمت هذه الظروف في إحباط معنويات الجيش الانكشاري.

2-الوضع الاقتصادي:

-الزراعة:

توفرت الجزائر على إمكانيات طبيعية متنوعة في المجال الزراعي ،من اتساع الأراضي الصالحة للزراعة و خصوبة التربة لاسيما في السهول الساحلية كمتيجة ،وتنوع المناخ،مما ساعدها على إنتاج على مختلف المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب، التي كانت تصدرها إلى أوروبا عامة و فرنسا خاصة،كما كانت تنتج مختلف الخضروات و الفواكه ،و اشتهرت بأشجارها المثمرة كالتين و الزيتون و التمور،و عرفت أيضا بثروتها الحيوانية كالأبقار و الأغنام و الماعز و الخيول و النحل.

و عموما كان الإنتاج الزراعي يغطي حاجيات السكان الغذائية،رغم استعمال الطرق التقليدية في الاستغلال الزراعي،كما كان الإنتاج يتأثر سلبا في بعض الفترات بالجفاف و الأوبئة و بالثورات المحلية المستهدفة للسلطة التركية ، و ماترتب عنها من تخريب الأراضي الزراعية وإتلاف المحاصيل الزراعية ،و عزوف الفلاحين عن النشاط الزراعي في الأرياف لغياب الأمن ،إضافة إلى الضرائب التي اثقلت كاهل الفلاحين،و الكوارث الطبيعية كالجفاف في بداية القرن 19م،و الأوبئة كوباء الطاعون خلال فترة(1817 – 1822) ،والزلزال الذي ضرب العاصمة سنة 1818 و البليدة سنة 1825، و الجراد الذي كثيرا ما يتلف المزروعات و الغطاء النباتي،و من ثمة يتسبب في ظهور المجاعات الحادة، و هي المشاكل الرئيسية التي اعترضت تطور الزراعة خلال هذه الفترة.

-الصناعة:

تمثلت أساسا في الصناعة التقليدية،التي احتلت المرتبة الثانية بعد الزراعة من حيث الأهمية ،و كان إنتاجها متنوعا لتوفر الخامات الأولية الزراعية النباتية و الحيوانية، من خشب و أصوف و جلود و حرير و قطن.....إلخ و نجد على رأس هذه الصناعة، النسيجية ،كالزرابي و البرانس و الحياك ،إضافة الى صناعة الأحزمة الحريرية و الصوفية و المناديل و الشالات و الشواشي،و كان يصدر جزء هام من إنتاجها إلى أوروبا،كما اشتهرت الجزائر بصناعة دباغة الجلود ،التي توفر المادة الخام للصناعة الجلدية كالأحذية،و عرفت أيضا الحلي الذهبية و صناعة الفخار ،و الحدادة ،و النجارة،و الأسلحة،و البارود ،و بناء السفن،و الأدوات الزراعية.

عانى هذا القطاع هو الأخر من المشاكل،كالضرائب الثقيلة المفروضة على الحرفيين،و ارتباط إنتاجه بالقطاع الزراعي ،الذي عادة ما يتهدد بالجفاف فيؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية ،الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المتنوجات الصناعية،كما عان هذا القطاع من المنافسة الأجنبية لها.و عموما كان انتاجه يلبي نسبة كبيرة حاجيات السكان.

ج-التجارة:

فالتجارة الداخلية تمثلت في المحلات التجارية و الأسواق المنتشرة في مختلف المدن الساحلية و الداخلية، التي كان يؤمها الأهالي من مختلف القرى لشراء حاجتهم الضرورية و بيع إنتاجهم الزراعي النباتي و الحيواني والصناعي،فمثلا كان الفلاحون في شمال البلاد يأتون إلى أسواق المدن بماشيتهم و منتوجاتهم

الصناعية كالجلود و الأصواف ، و يقتنون في المقابل السلع المختلفة التي لا تتوفر في مناطقهم. أما سكان الصحراء فكانوا ينتقلون إلى الشمال جالبين معهم التمور و الأصواف المغزولة ، مقابل اقتناء الصوف الخام و الحبوب و الأغنام و الزبدة.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد وجدت علاقات تجارية للجزائر مع دول إفريقيا الجنوبية كمالي والنيجر و نيجيريا و كانت القبائل الصحراوية هي التي تتولى التجارة مع هذه الأقطار ،كما كان للجزائر علاقات تجارية مع تونس و المغرب الأقصى .إلا أن معظم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر كانت تتم مع أوروبا عامة و فرنسا خاصة،و تمثلت صادرات الجزائر نحو هاتين المنطقتين في الحبوب ،و الأصواف ،و الجلود ،و الشموع ،و الخمور ،و التمور ،و الزيوت ،و التبغ ،و الموالح ،و العنب ،و الأبقار، و الأغنام .أما الواردات فتمثلت في الأسلحة و الذخيرة و اللوازم الضرورية لصناعة السفن و بعض المواد الغذائية ،كالسكر و البن و مواد أخرى كالحديد ،و الخردوات ،و الورق ،و الزجاج، و المرايا ،و المنتوجات النسيجية و الحريرية

3-الوضع الإجتماعي:

كان معظم السكان يستقرون بالأرياف،بحيث تراوحت نسبتهم ما بين 90% و 95 % من مجموع سكان الجزائر، الذين قدر عددهم عشية الغزو الفرنسي بحوالي ثلاثة ملايين . انقسم سكان الأرياف حسب معيار المكانة الاجتماعية و علاقتهم بالسلطة الحاكمة إلى الفئات التالية:

-**قبائل المخزن الموالية للسلطة الحاكمة**،تمثل دورها الأساسي في جمع الضرائب المفروضة على الأهالي(الرعية) و مساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد و العصيان،مقابل استفادتها من بعض الامتيازات كإعفائها من دفع الضرائب.

-**القبائل المتحالفة أوالمتعاونة مع السلطة الحاكمة**،تمثلت في الأسر الإقطاعية الكبيرة التي تمتعت بنوع من الاستقلالية،و في بعض الأسر الدينية التي كانت تقوم بدور الوسيط بين السلطة الحاكمة والقبائل المتمردة.

-**القبائل الممتنعة**-:تمثلت في مجموعة قبائل كانت تقطن المناطق الجبلية(نذكر على سبيل المثال:الأوراس ،الونشريس ،البابور و القبائل) والقبائل الصحراوية المتنقلة، التي لم تتمكن السلطة التركية من الوصول إليها

-**القبائل الرعية:** و هي القبائل الجزائرية الخاضعة مباشرة للسلطة التركية ،عانت من ضغط السلطة الحاكمة و استغلالها،لاسيما في مجال الضرائب،لذلك كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى العصيان و التمرد ضد السلطة الحاكمة و حليفتها قبائل المخزن بهدف تحسين ظروفها المعيشية.

أما سكان المدن الذين شكلوا حوالي5% من مجموع السكان،اتخذ تنظيمهم الاجتماعي شكلا هرميا على النحو الأتي:

-الأقلية التركية:

احتلت قمة الهرم الاجتماعي بيدها حكم البلاد و إدارتها و مقدراتها الاقتصادية و غيرها من الامتيازات الواسعة التي تمتعت بها في شتى قطاعات الدولة،و عرف عنها و انعزالها عن بقية السكان محاولة منها الحفاظ على هيمنتها السياسية وتقاليدها الاجتماعية الخاصة بنمط العيش وخصوصياتها الثقافية،و بسبب ذلك ظلت العلاقة بينها و بقية السكان لاسيما الأهالي تتميز بالعداء و النفور المتبادل.

-طبقة الكراغلة:

احتلت المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي،تكونت هذه الفئة الاجتماعية نتيجة للتزاوج الذي تم بين الجند الانكشارية و النساء الجزائري،و رغم تمتع هذه المجموعة ببعض الامتيازات ،إلا أنها أبعدت من

المناصب العليا في البلاد خشية من سيطرتها على الحكم و تهديدها لمصالح الطائفة التركية و نفوذها بالجزائر.

-**طبقة الحضر**: تكونت من المجموعات السكانية المستقرة بالمدن منذ القديم ،و من مهاجري الأندلس ،اشتهرت عناصر هذه الطبقة بممارسة التجارة و الحرف و الصناعات التقليدية و البناء والفلاحة ،كما ضمت علماء ومفتيين و قضاة و كتاب و مثقفين على غرار المثقف و المناضل حمدان بن عثمان خوجة.

-**طبقة البرانية:**تمثلت في السكان الوافدين إلى المدن من مختلف أرجاء البلاد بحثا عن العمل لكسب لقمة العيش ،حيث اشتغلوا في المهن الوضيعة في مدينة الجزائر،على غرار الأغواطيين الذين اشتهروا بأعمال النظافة ،و البساكرة بالحمالة و الحراسة ،و القبائل بأعمال البناء ،و الزنوج بخدمة المنازل ،و الجيجليين اختصوا في المطاحن و المخابز.

-طبقة الدخلاء:

تمثلت في الأجانب عن البلاد،بحيث من عبيد سود و أسرى مسيحيين و مسيحيين أحرار و يهود،فالعبيد السود شكلوا تجارة مربحة لدى الأقلية التركية و الكراغلة،أما بالنسبة للأسرى المسيحيين فقد استخدموا في الحانات و بعضهم في في السجون ،و في قصر الداي و البساتين و في الأشغال العمومية ، و البعض الآخرفي التجديف على متن سفن الرياس،أما المسيحيين الأحرار فقد اهتموا بالتجارة. و كان أهم هذه العناصر، اليهود الذين تبوأوا مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري اقتصاديا و اجتماعيا ،وتقوى نفوذهم السياسي في أواخر الحكم التركي بالجزائر.

ومن جهة أخرى تعرض السكان خلال هذه الفترة إلى كوارث طبيعية خطيرة،على رأسها الزلزال على غرار زلزال مدينة عنابة 1815 ،و زلزال مدينة الجزائر 1815 ،وزلزال مدينة البليدة و متيجة1825،إضافة إلى الجفاف و زحف الجراد ،و ما ترتب عنهما من انتشار المجاعات المهلكة،كالذي حدث في سنة 1819،و ارتفاع أسعار المواد الغذائية،إضافة إلى انتشار الأمراض و الأوبئة،و كان أخطرها وباء الطاعون خلال فترة(1823-1817)،الذي أدى إلى هلاك حوالي 20 الف شخص،و مما زاد في تدهور الأوضاع الصحية للسكان هوجهلهم لابسط قواعد الصحة ،وقلة الأدوية و افتقار السلطة الحاكمة لسياسة صحية ناجعة ،تعتمد أساسا المحافظة على النظافة و استصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة و عنابة ووهران.

4-الوضع الثقافي:

تجلت المؤسسات الثقافية التي اشتهرت بها الجزائر في المسجد و المدرسة و الزاوية و المكتبة،التي كانت جميعها تؤدي دورا تعليميا أكثر مما هو ثقافيا ، و ظلت هذه المؤسسات تمول من الأوقاف،و لم تكن السلطة الحاكمة تتدخل في هذا القطاع عامة و التعليم خاصة ،و إنما تركته مفتوحا للمبادرات الحرة إشرافا و إدارة و تمويلا، لذلك لم يكن للسلطة سياسة تعليمية محددة تسهم في تنمية هذا القطاع(الثقافة و التعليم)، لكن ذلك لم يحد من انتشار التعليم في جميع أرجاء البلاد،وأن الأمية تكاد تختفي بين الجزائريين، بحيث وجد نسبة كبيرة منهم يعرفون القراءة و الكتابة،إضافة إلى كثرة المدارس،فمدينة الجزائر وحدها توفرت على حوالي 100 مدرسة في سنة 1830 .

إن التعليم العربي الإسلامي،"و هو تعليم عربي من حيث اللغة و الثقافة و تعليم إسلامي من حيث المحتوى و الروح"،الذي كان منتشرا في المدينة و الأرياف و الخيام، شمل مستويات التعليم الثلاث: الابتدائي و الثانوي و العالي.أما بالنسبة للبرنامج التعليمي فقد طغى عليه العلوم الشرعية،"ففي الإبتدائي

يحفظ الطفل كل أو أجزاء من القرآن الكريم، و يتقن الكتابة و القراءة و يتعلم مباديء الدين و يحفظ المتون و النصوص الضرورية، و في الثانوي يواصل المطالعة و الفقه و التوحيد و دراسة النحو و الصرف و أوليات التفسير و مصطلح الحديث و السيرة النبوية و أما الدراسات العليا فتشمل الفقه و أصول الدين و التوحيد و التاريخ الإسلامي و بعض الحساب و الفلك و الجغرافية و الطب و التاريخ الطبيعي" ،و رغم عدم توفر الجزائر على مؤسسات التعليم العالي(الجامعات)،"غير أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي،بل قد تفوق احيانا دروس دمشق و الحرميين الشريفين لتنوع الدراسات فيها و تردد الأساتذة عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي "

5-علاقـــات الجزائر الخـــارجية:

أ-العلاقات الجزائرية العثمانية:

تميزت بالتعاون و التضامن المتبادلين، سواء أثناء تبعية الجزائر المطلقة للدولة العثمانية،أو خلال فترة الدايات (1710-1830)،التي حققت فيها الجزائر استقلالها السياسي و الدبلوماسي عن الدولة العثمانية ،و كان من مظاهر هذا التعاون و التضامن بين الطرفين،هو إعلان الجزائر الحرب على فرنسا رغم علاقة الود التي كانت تربطهما،و هذا بعدما قامت هذه الأخيرة بحملتها العسكرية بقيادة نابليون بونابرت 1798م على مصر و احتلالها،و قد اتخذت الجزائر هذا الموقف تحت تأثير الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر.و بعد جلاء القوات العسكرية الفرنسية عن مصر عادت العلاقات الجزائرية الفرنسيسة الى حالتها الطبيعية بموجب المعاهدة المبرمة بين الطرفين في 1801/12/8.

كما ساهمت الجزائر بأسطولها البحري إلى جانب الدولة العثمانية في حربها خلال بداية العشرينيات القرن 19م ضد ثورة اليونانيين المطالبين بالانفصال و الاستقلال عن العثمانيين و المدعمين من قبل القوى الأوروبية المسيحية(فرنسا و بريطانيا و روسيا)،و شاركت أيضا بحوالي ست سفن بحرية حربية مع الدولة العثمانية في معركة نافارين 20أكتوبر 1827 باليونان، التي فقدت فيها معظم سفنها و خيرة بحارها،و انكشف بذلك ضعفها العسكري و شجع فرنسا على فرض الحصار البحري على السواحل الجزائرية بداية من شهر جوان من نفس السنة و الذي توج بالغزو العسكري الفرنسي للجزائر سنة 1830.

و من جهة أخرى حاولت الدولة العثمانية تسوية الخلاف المتأزم بين الجزائر و فرنسا بسبب حادثة المروحة 1827،و فك الحصار المضروب على الجزائر عن طريق الحل الدبلوماسي لكن دون جدوى،و لم تتمكن كذلك من انقاذ الجزائر من الحملة الفرنسية المستهدفة لها سنة 1830 بسبب الظروف الصعبة التي كانت تمر بها.

ب-العلاقات الجزائرية المغاربية:

لم تكن العلاقات الجزائرية التونسية على أحسن مايرام،حيث سادها التوتر والحروب،بسبب الصراع بينهما منذ أقدم العصور حول قضية الحدود،فقد سبق للتونسيين و أن قاموا بعدة محاولات للإستيلاء على قسنطينة و عنابة و القالة،مما دفع بالجزائريين للتصدي لهم ،و شن حملات تأديبية ضدهم خلال القرن 19م،و رغم تدخل الدولة العثمانية في انهاء حالة التوتر بين الطرفين سنة 1821 لكن ذلك لم يحد من استمرارالحساسيات و الأحقاد التاريخية بين البلدين، لاسيما بالنسبة للطرف التونسي،الذي لم يتردد في مؤازرة الحملة الفرنسية على الجزائر و تقديم الدعم لها

أما بالنسبة للعلاقات الجزائرية المغربية، فهي الأخرى لم تكن مستقرة،بسبب أطماع المغرب التوسعية في الأراضي الجزائرية الغربية،و الذي سبق له و أن قام بحملات توسعية على حساب الأراضي الجزائرية

خلال سنتي 1678 و 1686،و حاول في مطلع القرن 19م تدعيم الثورة الدرقاوية المهددة للسلطة التركية بباياليلك الغرب الجزائري،محاولة منه استغلالها لتحقيق أغراضه التوسعية.

ج-العلاقات الجزائرية الأوروبية:

1-العلاقات الجزائرية الفرنسية:

اتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية عموما بالاستقرار ابتداء من قيام الثورة الفرنسية 1789،خاصة بعدما قامت الجزائر بمساعدة فرنسا ماليا و غذائيا(الحبوب)، و انقذتها من المجاعة التي هددت سكانها جراء الحصار الذي ضرب عليها من طرف جيرانها الأوروبيين ، محاولة منهم القضاء على أفكار الثورة الفرنسية التحررية، و إرجاع النظام الملكي بقيادة أسرة آل بوربون ،بعدما أسقطته الثورة و أقامت على حسابه النظام الجمهوري لأول مرة في تاريخ فرنسا و أوروبا ككل.

و عندما قامت فرنسا بحملتها على الجزائر سنة 1798 قطعت الجزائر علاقتها مع فرنسا و أعلنت عليها الحرب بأمر من الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر.و بعد جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي المصريةعادت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى حالتها الطبيعية و تم إبرام معاهدة سلم بينهما في 1801/12/17 ،لكن سرعانما توترت العلاقات من جديد بين الطرفين بسبب أطماع فرنسا الإستعمارية في الجزائر، سيما بعدما أخذ إمبراطورها نابليون بونابرت يفكر بجدية في احتلال الجزائر من خلال إرسال جواسيسه إليها ،على رأسهم بوتان 1808،إلا أن انشغاله بحروبه التوسعية في أوروبا حالت دون تجسيد مشروعه الاستعماري على ارض الواقع.

2-علاقات الجزائر مع بقية الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية:

واجهت الجزائر بعدما تراجعت قوتها البحرية ضغوطات و غارات عدوانية أوروبية في مطلع القرن 19م،التي كان الهدف منها وضع حد للتوفق البحري الجزائري في حوض البحر المتوسط"إنهاء القرصنة البحرية في الزعم الأوروبي"،و الحصول على المزيد من الامتيازات و إبرام معاهدات سلام تضمن السلم و الأمن لسفن دول أوروبا و مصالحها في الجزائر،على غرار الحملة الأمريكية 1815، التي اضطرت الجزائر للتفاوض مع الأمريكيين و إبرام معاهدة 30ماي 1815 معهم، و التي كانت بنودها في صالح هؤلاء،حيث تم بموجبها توقف أمريكا عن دفع الإتاوات السنوية للجزائر، و دفع تعويضات لها و إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.

كانت هذه الحملة عاملا مشجعا للقوى الأوروبية لممارسة ضغوطاتها و شن حملات عسكرية على الجزائر لإرغامها على منحها على امتيازات و ضمانات تدعم بها نفوذها في الجزائر،ينطبق هذا على انجلترا و هولندا اللتان اشتركتا في القيام بحملة عسكرية بحرية ضد الجزائر سنة 1816 ،التي فقدت الجزائر في الحرب ضدهما معظم قطع أسطولها البحري،"الذي كان يمثل الدرع الواقي لأمنها و سلامتها في العهود السابقة"، كما تسببت الهزيمة التي منيت بها في اغتيال حاكمها الداي عمر ،و اجبارها في الأخير على إبرام معاهدة صلح مع الانجليز و أخرى مع الهولنديين،و كانت شروطهما قاسية و مجحفة بالنسبة للطرف الجزائري.كما قامت انجلترا مرة أخرى بحملتها على الجزائر في سنة 1824،و قد مهدت لذلك بفرض حصار شديد دام ستة أشهر،ثم شنت عليها حملتها العسكرية في جويلية من نفس السنة،و انتهت بابرام الصلح بين الطرفين بموجب المعاهدة الموقعة بينهما بتاريخ 26 جويلية 1824.